إلى فخامة الرئيس هادي..
نطالبكم بإخراج المعسكرات من المدن

طالبنا وطالب الكثير من الكتاب والصحفيين والشخصيات الاجتماعية والحزبية عبر العديد من الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والمدونات، بإخراج المعسكرات من المدن في محافظات الجمهورية كافة.

لما لهذه المعسكرات من خطورة على مدنية هذه المدن والمحافظات، وباعتبار أن هذه المعسكرات مكانها في المناطق الحدودية، وليس في المدن.. واستبدالها بمراكز شرطة يديرها عسكريون وشرطويون من أهل المدينة نفسها حتى لا تكثر الاحتكاكات والاشتباكات والمناوشات بين جنود هذه المعسكرات وأهالي المناطق المتواجدة فيها خصوصاً في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية المتأزمة في البلاد.

ومثال على ذلك الاحتكاك والاشتباكات ما حدث ويحدث في محافظة الضالع (سناح) وغيرها من المديريات في المحافظة وكذلك في مديرية ردفان الحبيلين في محافظة لحج وفي كثير من المناطق والمدن، والأمر كذلك في محافظة عدن التي طالب العديد من الكتاب والأعيان والشخصيات الاجتماعية بإخراجها من المدينة وجعل أماكنها متنفساً وحدائق لأبناء المدينة الذين حرموا منها بسبب صرف العديد من السواحل والشواطئ لمتنفذين باعوها لتتحول إلى فلل وعمارات وفنادق حالت دون أن يرتاد سواحل وشواطئ البحار أبناء العاصمة الاقتصادية عدن المخنوقون بغابات الإسمنت هذه.

فخامة الرئيس هادي..

إن ما يحدث في الضالع وردفان من اشتباكات مستمرة وقصف عشوائي على المناطق المدنية الآهلة بالسكان وذهب ضحيته العشرات من المواطنين الأبرياء والأطفال والنساء، لهو نتيجة لوجود هذه المعسكرات داخل المدن والمحافظات وما يشكله ذلك الوجود العسكري في المدن من استفزازات لسكان هذه المناطق.

فخامة الرئيس هادي..

إن إخراج المعسكرات من المدن والمحافظات مطلب جماهيري وشعبي وحزبي وأكاديمي خاصة وأن وجودها في المدن يشكل خطراً على السلام الاجتماعي وعلى الأمن والاستقرار في أماكن تواجدها.. وما حدث في منطقة سناح في محافظة الضالع لأمر يندى له الجبين، خاصة وأن معظم من ذهبوا ضحية هذا القصف العشوائي هم من الأطفال ذكوراً وإناثاً.. فمن يتحمل وزرهم، ومن ذا سيطفئ نار الانتقام والحقد والغل الذي زرع في قلوب أهاليهم وذويهم تجاه ذلك المعسكر وجنوده ومن أمرهم بإطلاق القذائف على رؤوسهم وبيوتهم.

فخامة الرئيس هادي..

إن هذه النزعة التي غرست في قلوبهم ونفوسهم لن تهدأ إلا بمحاسبة من أطلق نيران القذائف عليهم وإخراج ذلك المعسكر من المنطقة المحيطة بهم حتى لا يتطور الأمر، وتصبح وظيفة الجيش والمعسكرات هي زعزعة الأمن والاستقرار في المدن، وتأجيج مشاعر الحقد والغل والانتقام ضد الدولة والحكومة والوزارة المسؤولة عن هذه المعسكرات، وتصبح كل مخرجات الحوار في العملية الانتقالية من عدالة انتقالية وحكم رشيد وغيرها من المصطلحات حبراً على ورق.. لأن ما يجري في الواقع أمر يعاكس ويناقض مايجري داخل الغرف المغلقة والمؤتمرات.. خاصة وأن دماء الأطفال والمدنيين مازالت تهرق دون أن تفعل لجنة تقصي الحقائق التي عينتموها شيئاً ولم تصل إلى نتيجة.

فخامة الرئيس هادي..

نطالب أكثر من أي وقت مضى بإخراج المعسكرات من المدن وخاصة في المحافظات الجنوبية، لما تشهده المنطقة من احتقان وأزمات وأجواء مشحونة بالتوتر قد تجر الوطن إلى احتراب تغذيه جهات ليس لها من شأن سوى تعطيل أي تسوية سياسية في الوطن ولا سيما معالجة احتقانات القضية الجنوبية التي باتت اليوم العقبة الكأداء ورأس الزاوية لأي تسوية سياسية، وما لم يتم وضع الحلول المناسبة لها وبما يرضي أبناءها، فإن أي مخرجات لهذا الحوار سيكون مآلها الفشل، لأنها ستكون بعيدة عن الواقع ولا تلامس تطلعات الشعب في الجنوب.

فخامة الرئيس هادي..

أخيراً نأمل منكم الاستجابة لمطالب أبناء الوطن بإخراج المعسكرات من المدن كخطوة أولى باتجاه وضع حل دائم للقضية الجنوبية وتهدئة أجواء التوتر والاحتقان في خطوط التماس بين أفراد الجيش وعتاده من جهة وبين أهالي المناطق المحيطة بها تلك المعسكرات، وهذه الخطوة ستحسب لكم وستعمل على وضع حد لهذه الاحتقانات التي تقتات وتعيش وتتغذى القوى الظلامية على استمرارها وتعمل على تأجيجها حتى لا تفقد مصالحها.

عارف الضرغام

نجاح مخرجات الحوار مرهون بوحدة الجميع!!

استطاع اليمانيون بحكمتهم ورشدهم ان يقطعوا شوطا كبيرا في تحقيق السلم والمصالحة الوطنية والتحول باتجاه عجلة التقدم والنهوض من خلال نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

لا احد بمقدرته تصور الاحداث التي توالت على الوطن خلال الفترة السابقة ما بين اغتيالات ونهب وبطش وتخريب والتي كانت المرحلة الصعبة في تاريخ اليمن الجديد ما بعد ثورة الشباب السلمية، لكن حتماً تظل الحكمة اليمانية هي السابقة لذلك واستطاع المواطن وبقيادة الرئيس هادي ان يجنب اليمن ويلات الفتن والانزلاق نحو حروب اهلية وسط شعب مسلح كان بإمكانه ان يحرق ارض وطنه بأول شعلة نار.

لقد كانت فترة حرجة بلا شك ووقعت كل ذلك على عاتق فخامة الرئيس هادي، حيث لم يخذل هذا الشعب وظل متمسكاً بعهده في تحقيق الامن والأمان والعدالة والحرية الكاملة وقام بقيادة سفينة الحوار نحو اليمن المنشود الذي لطالما حلم به اليمنيون وها هو الآن يتحقق.

رغم الصعوبات والتحديات التي واجهها المتحاورون في الموفمبيك خلال مشوارهم الفعلي والعملي في سبل تعزيز نهضة اليمن ارضا وشعبا وخروجها من عنق الزجاجة والعبور بها نحو جسر الامن والامان، الا ان كانت الحكمة اليمانية هي الحاكم الفعلي لتلك التحديات وتم تجاوزها بتكاتف الجميع على طاولة واحدة وتحت سقف واحد.

لقد اختار اليمنيون ربيعهم الثوري بموافقتهم بمؤتمر الحوار الوطني واستمرارهم بدعم جهود الرئيس هادي ورفاقه السياسيين نحو ما يصب به امن واستقرار اليمن.

لقد كان 25 من يناير الماضي محطة انطلاق ومرحلة جديدة من مراحل بناء الدولة المدنية،، دولة الحرية الديمقراطية دولة الامن والسلام ،، دولة العدالة الانتقالية، دولة اليمن الجديد الذي سعى اليه رواد التغيير بثورتهم الشبابية وقطعوا حاجز العبور نحو مرحلة تاريخية تجسد واقع اليمن الجديد ومستقبله المشرق.

لقد كان الاحتفال بنجاح مؤتمر الحوار طعنة خنجر في ظهر رواد افشال العملية الانتقالية وصفعة قوية في جبين من يريدون العبث بالوطن وامنه واستقراره ويسعون الى عرقلة مؤتمر الحوار الوطني عبر تعليق مشاركاتهم في قاعة المؤتمر ومخطط الاغتيالات التي كانت من نصيب عبدالجليل نعمان وعبدالكريم جدبان واحمد شرف الدين الذين اغتالتهم ايادي الارهاب لتضييق مصلحة الوطن وانتشار الخوف في شوارع اليمن.

لقد كان مؤتمر الحوار الوطني بوابة لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة وتحت سقف واحد واستطاعوا بذلك نزع الخلافات والصراعات ولو بأقل المؤشرات مما اعطى لهم اكبر قدر ممكن للمضيء نحو استشراق شمس الامل وروح التفاؤل ليمن جديد كاد ان ينخرط ويتجه وينحدر بشعبه الى حافة الانهيار.

ان المرحلة الجارية والتي تعتبر المرحلة الفاصلة لنهضة بلد واستشراق وطن تتطلب منا جميعاً ان نقف يدا واحدة في انجاح مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وان نؤسس دولتنا الجديدة دولة الدستور والقانون والعدالة الانتقالية.

فبلا شك سوف تكون هناك عقبات امام نجاح مخرجات الحوار ،، لكنه ليس صعباً على الرئيس هادي تجاوزها، فقد استطاع بتوازنه وقدرته الحكيمة وبجانب الشعب اليمني ان يتجاوز كافة التحديات وهذا مرهون بوحدة الجميع نحو تحقيق ما كنا نسعى اليه وان نتحول من مرحلة القول والتأسيس الى مرحلة الفعل والبناء.!

Aljubaihi11@gmail.com

> راكان عبدالباسط الجُبيحي

جماهير التواهي يستغيثون

افتتاح سوق التواهي (عامر) سابقاً أبان فترة الاحتلال البريطاني لعدن كان في عام 1896م من أجل حصول المواطنين على احتياجاتهم من الخضار والفواكه وغيرها بنظام لم يسبق له مثيل في الجزيرة العربية وبسبب زيادة عدد السكان في المنطقة وحاجتهم المتزايدة حظي بترميمات وإضافات داخلية في تلك الفترة، وبعد مضي أكثر من مائة عام لم تقم الجهات المختصة بأية ترميمات سوى قبل أربع سنوات تم بناء وإضافات محلات جديدة دون الحفاظ على التصميم القديم له، وقد تسبب ذلك في تأخير إفتتاح السوق طوال تلك الفترة نتيجة تفشي الفساد، وحتى يومنا هذا لم يتمكن المجلس المحلي والمحافظة على السواء من إعادة المحلات القديمة للمستأجرين من البلدية منذ عشرات السنين برغم الشكاوى والطلبات المقدمة بما في ذلك الصحافة المحلية التي تناولت مشكورة تغطية واسعة من قبل (صحيفة 14 أكتوبر والطريق) إبتداءً من شهر سبتمبر ولمدة ثلاثة أشهر بدأت باستطلاعات الجماهير وانتهت بمقابلة مأمور المديرية وتمثلت أبرز الآراء والملاحظات بأن هناك منافسة بين المديرية والمحافظة للسيطرة على المفارش وتأجيرها خاصة الجديدة منها ثم تسليم السوق لمقاول غير معروف ومن خارج عدن في حين أن هناك من لديه القدرة والاستعداد لتشغيله من أبناء المدينة كما هو مشاع.

ويخشى المستأجرون من زيادة الإيجارات السابقة إلى أضعاف مضاعفة من قبل المستثمر المزعوم.

كما كان هناك وعود سابقة بافتتاح السوق بعد اجتماع الأمين العام للمجلس المحلي مع شخصيات وأعيان المدينة في نادي الميناء بالتواهي إلا أنه لم يتم من ذلك شيء يذكر سوى محاولة يائسة لامتصاص نقمة الناس، وفي مقابلة خاصة مع المأمور قامت بها صحيفة (الطريق) في 7 نوفمبر 2013م أفاد بأن هناك مستثمراً يمنياً أرسيت عليه المزايدة وفق الشروط وتم إبرام عقد من قبل قيادة المديرية السابقة، أما الأسباب التي حالت دون السوق فتتمثل في موقف البنك الدولي حيث أعترض على جملة من الإجراءات التي تمت بشأنه ويجري التفاوض مع ممثله في اليمن لحلها دون أن يذكر أسباب الاعتراض المزعوم ونوعها إن كانت موجودة.

لقد تناولت الصحف أيضاً عددا من المقالات والانتقادات وتحدثت عن أوضاع السوق وأوضحت الحالة المتردية التي وصلت إليها حال المدينة من أكشاك عشوائية خلفت أكواماً من القاذورات والقمامة في كل زاوية من الشارع المحاذي للمفارش والتي عرقلت سير المواطنين والسيارات على السواء إضافة إلى مضايقة الأسر القاطنة في العمارات المجاورة من إزعاج متواصل يستمر حتى ما بعد منتصف الليل ورغم كل ذلك فقد أستقبل المسئولون القضية بأذن من طين وأذن من عجين، واكتفوا بعقد الاجتماعات الوهمية والوعود السقيمة المتكررة التي تبخرت ولم تؤد إلى نتائج في كل الأحوال، والسؤال اليوم ماذا يعني إغلاق السوق فترة أربع سنوات عجاف؟ ومهما كانت الإجابة والأسباب فإنها لم تعد مقبولة البتة، وعلى كل حال هناك إجماع شعبي عام بأن المجلس المحلي في التواهي لا يقوم بدوره كما ينبغي في إتجاه مصالح الناس ومعالجة أوضاع السوق لا مع المستثمر اليمني ولا مع المحافظة والتي تتحمل جزءاً كبيراً من المسئولية بسبب موقفها السلبي تجاه القضية، ولا مع البنك الدولي لتقديم المساعدة والحلول، حيث لا يزال نشاط. المجلس المحلي. ضعيفاً للغاية على سبيل المثال لا الحصر: طفح المجاري مستمر وشبه يومي بالرغم من تغيير أنبوب بلاستيك واحد أمام إدارة التربية دون معالجة المشكلة من أساسها، ضعف النظافة العامة بصورة أساسية، عدم استكمال رص الحجار في عدد من شوارع التواهي مثل الطريق المؤدي إلى الجبل الشرقي إضافة إلى تعرض منتزه نشوان إلى إهمال لم يسبق له مثيل في تاريخ عدن من التخريب في الجدران وإيواء أفراد الشوارع ليل نهار وغير ذلك من الأوضاع الصحية وتراكم القاذورات فيه.

فهل عجزت المحافظة فعلاً عن إفتتاح السوق ومعالجة الأسباب؟ بعد أن مضى عليه أربع سنوات بدون حلول؟ لماذا لا يقوم المستثمر اليمني بتشغيل السوق، أو يتم تغييره بآخر؟ وهل صحيح أن هناك مشاكل داخلية جعلت إغلاق السوق عقوبة لأبناء التواهي دون ذنب قد أقترفوه؟ إننا نتعشم خيراً من الأستاذ/ نائف البكري وكيل محافظة عدن بتناول القضية بمسئولية جادة وإعادة افتتاح السوق وتشغيله خدمة لعامة السكان ونظافة المدينة، إنها مسئولية حقاً تقع على عاتقكم خاصة وإن الترميمات قد استكملت ولم يعد هناك سبب واحد لبقاء السوق مغلقاً، فقد طفح الكيل من كثرة الشكاوى ومن حق المستأجرين رفع قضيتهم إلى المحكمة الإدارية بدعوى قضائية تحسم المسألة من جذورها والمطالبة بالتعويضات المناسبة التي قد تصل إلى أكثر من عشرة ملايين ريال يدفعها المجلس المحلي في المحافظة إذا تطلب الأمر ذلك.

أحمد محمد سعيد

المثقف .. وحدود التفكير

لعل العنوان يحمل في طياته نوعا من الاستفزاز المعرفي في الطرح المنطلق من فرضيتين أساسيتين حول ماهية العقل وحدوده المعرفية والأخلاقية بالدرجة الأولى حول الواجب والممكن في مرتكزاته العلمية أحرى إذا اختلطت بمعايير العرف والقبلية في واقعها المتخيل، بغض النظر عن المقدس وثوابته الإيمانية كاشعاع روحي لا يرتبط بالطرح المقدم هنا.

أن تفكر معناه أنك كائن موجود يفكر أو ينتج خطابا معرفيا يتفق أو يتعارض مع طرح سابق له أسسه المعرفية الثابتة كوعاء حاضن لذلك التفكير أو كقاعدة على أساس منها يتحرك المفكر أو من يقوم بهذه العلمية التركيبية السطحية حينا والمعقدة حسب من يمارس والحدود المعرفية للممارس.

لذا فلا غرابة أن يتعاطى كل ذي بصيرة أو غيره هذه العملية في تعريفها السطحي ويبقى التفاضل بين أولي الألباب والقريحة المصدر الأساس والمحدد بشكل كبير لتلك العلمية.

غير أن تجاوز هذا التعريف المبسط إلى تعريف آخر قد يكون أكثر تحديدا وعمقا من سابقه يضع الأمر في قواعد نخبوية للفعل وفاعله كي لا نفكر من منطلقات سطحية تغيب عنها العلمية والتريث والقواعد المنطقية لتبقي دولة بين ممارسين قد لا يفقهون في هذا الفن ولا آلياته.

بمعنى أكثر شعبوية ما كل من يفكر يحمل هذا الوصف المركز التكريمي للممارس وأفعاله ومساهماته الفكرية في نهضة أمته وتراثها عبر العصور، ليتسم طرحه أو ما يقدم من أفكار بالجدة والندرة التي تستمد معانيها من رؤية تتماهى في حسن نظر وبصيرة قد لا يفهمها معاصروه ولا أقرانه ممن عاش معهم، وأنتج خطابه المعرفي بينهم نظرا للقوالب التي استعملها والتى في غالبها تتعارض أشد المعارضة مع مخيال اجتماعي لديه ما يتأسس من ثقافة شعبية صنعتها أيادي مثقف نوعا ما لكنها تبتعد عن صفة التميز والندرة التي يتميز بها المفكر في ظل فوضى ثقافية لها مبرراتها المعرفية المعاشة في عموم دار الإسلام خصوصا في أطرافه القصية جغرافيا والمبتعدة عن اشكالات الثقافة المصيرية، و إن شئنا أن نبتعد عن الأحكام الذامة أو القدحية لنعالج اشكاليات صارت اشكالا ونازلة تستوجب الاظهار والدراسة حتى لا نتمثل أو نتقمص دور الحاكم أو المفتي المحدد في إطاره لما يجب ولما لا يجب.

ليس المشكل بتاتا في المتون المعرفية رغم أنها كانت استنساخا معرفيا باهتا لاشكالات تنبع منها مركزية قاتلة في العالم العربي لأطرافه رغم بروز الأنا الاجتماعي الحاضن لها بكثير من الفخر والتميز على علاتها غير أن هذا القول لا ينفى جدة بعضها وتميزه ومساهماته المعرفية في بقاعه قبل أن يكون اسهاما عربيا رغم المشكل الثقافي المعترف به أصلا في هذه البقاع.

وفق هذه القاعدة المتماهية في طرف معين يجعل من المقدس الاجتماعي كائنا اعتباريا له ابجدياته التي ينطلق الوعي الجمعي منها ووفقها تصدر الكتابات التي أنجزها على علاتها بدون مقيم إلا ماكان من تمجيد و تفنن في أنواع المجاملة التي قد تكون خارجة عن المعتاد والمباح ومحتضنة لها على الأقل في تجلياتها الأولى لتعاد سياقاتها وما أكثرها على أساس قواعد ثابتة حول النشأة والتطور والذبول والاندثار حتى.

لذا فلا غرابة وفق هذه المنطلقات السابقة الذكر أن يتأسس الوعي الثقافي على قواعد من الواجب تبيانها وإظهارها على الأقل كممارسة من قبل مثقفين ودارسين وما أنتجوا وفق رغبات المعنيين وحدود عصرهم المعاشة بألقاب وفرضيات قد تبتعد كل البعد عن كتابة تتخذ الإطار الجمعي إطارا جامعا لكل متقول في هذا المجال، ومما يدرك بداهة هنا أن الفعل التراكمي لا يعطي أحقية الفعل والمشروع إذا كان ناقصا أو مركزا على ما يراد منه وفق الغايات الآنية في عصر انحطاط أو ازدهار ما.

فالفعل الاجتماعي ومكامن خلله المعروفة بين أهل الاختصاص لا ينبي على رؤية معرفية فلسفية بقدر ما يركز على المعاش والمراد من فكرة معينة لتصير مقدسا جامعا مانعا لكل الداخلين في هذا الإطار خوفا أو طمعا أو بحثا.

غير أن الغريب والمدعاة للحيرة أن تؤسس وجهة النظر هذه ثقافيا من قبل أهل الرأي والمهتمين إما خوفا من رقيب اجتماعي أو محاولة مداراته حتى يدور في فلكه مؤسسا له ولفعله ولرأيه، لتكون المنافع جامعة للجميع بكتابة جامعة للأجيال رغم ما يشوبها من توزيع للألقاب والمناصب، وإعدام كل رأي معارض أو سمه إن شئت المخالف بوصفه خارجا عن المقدس الاجتماعي وما ينسحب على هذا يستجيب بالضرورة لغيره.

المثقف مرآة صادقة لمجاله:

رغم تعودنا نظريا على الأقل في وسائل الأعلام وغيرها مما بقي تنابزا بالألقاب واعطاء لها لكل متقول، بدون مراعاة الذوق والطباع للمشاهد العادي في أغلبها حتى يتم تصوير الجميع كحاضن للتراث مهتما به وراعيا لقضايا أمته ومصيرها، على أن المشكل سيرتفع تدريجيا مع هذا الطرح العامي الشائع بين متداوله المنسي حين التعريف والبروز والظهور، لنعالج ما نريد من فوضوية ساهم فيها بشكل كبير من يتسمى بهذه التسمية، لنبحث في رواسب تستساغ في حين من الدهر مالم توجد سلطة بغض النظر عن أحقيتها وما يعطى عادة من مبررات عبر تاريخ هذا المجتمع من مرتكزات تعامل القوم وفقها في غياب السلطان لتنتفي تلك المراجعات بغياب الإشكال ودوافعه، غير أن هذا الحدث ارتبط في الوعي أو المخيلة الاجتماعية التي تصدر نخبا وفق هذا المقياس وفية كل الوفاء لمحيطها من الناحية الثقافية والفكرية، لتؤسس المعارف والعلوم وفق هذه القاعدة، وليصدر من ذلك الإناء فلسفة تتعلق بوجوده انطلاقا من تماه مسبق في قواعد رصدت لغيره وعلى أساس منها تموقع في سالف ماضيه.

ليبقى المجال. بمعناه الضيق. الحاضن له ولحدوده العقلية متماهيا فيه أشد التماهي حتى يخيل إليه في أحايين كثيرة أنه يتحدث عن مقدس من الواجب الإيمان والدفاع عنه بما كان و ما لم يكن وعلى أساس من ذلك يتلقف مناصروه أي من لهم المرجعية الثقافية والأخلاقية كل تصور يتفوه به في أفكاره ولم لا رصدها كأنها وحي منزل. يجب الإيمان به والتأسيس له مستقبلا بكتابات تخدم النص المراد تصويره لتبقى المخيلة راصدة لكل تحرك يتحرك وفقه، بمعنى آخر ما كل من يفكر خارج هذا السياق إلا متمرد على ثوابت أمته وكيانها المؤسسي لتبقى في إطارها مانحة لما تشاء من الألقاب معتزة بمثقفيها ورجالاتها الأكفاء بمنطقها القبلي والدرامي الموزع لما يشاء بدون رقيب ولا حسيب.

أ.فارس قايد الحداد

المثقف بين السلطة والقبيلة:

من بداهة القول أن هذه الإشكالية عولجت كثيرا وطرح فيها أكثر من رأي غير أن الاستثناء يبقى معروفا وسنة متبعة في هذا المجال القصي على التعريف فما أكثر الفوارق والاستثناء في تاريخه أصلا أحرى إذا تعلق بالمثقف ودوره الأخلاقي الذي يمليه ضمير غائب أو مغيب، بمعني أكثر دقة وشمولا ظل المثقف تتصارع في وجدانه فكرتان وإن كان المنتهي يفرض توحدهما أو هما من مشكاة واحدة فما السلطة إلا نتاج قبلي أو هكذا أريد لها أن تكون، بمنطق النفع والضر واقتسام المنافع.

فلم يكن المثقف أو من أريد له أن يكون مدونا للأحداث وكاتبا لها لتصلنا في ثوبها الحالي إلا طرف تابع بمنطق القبيلة لها ولتراثها وأيامها مدافعا ومنافحا حين الحاجة، ولذا فإن السلطة أو النظام كشكل مؤسساتي غاب شكليا وضمنيا مع الاعتراف بجميله وما قدم، على الرغم من أن السلط الحاكمة فهمت مبكرا الاشكالية المعاشة وعلى أساس منها تموقعت حفاظا لوجودها وديمومة نشاطها.

لذا فإن المثقف في عمومه كان نتاجا لهذه الإفرازات كشخص فهم المراد والمقصد منه على أن ما يميزه عن الشخص العامي هو أنه نظر لهذا الاتجاه وكتب على أساس منه، فلم يكن نتاجه وتفكيره إلا مرآة صادقة لهذين العاملين مبتعدا كل البعد عن دوره كوعاء حاضن لتراثه واشكالات أمته المصيرية بمنطق الدول وحاجتها حول كتابة تتجاوز رصد الفعل والأمجاد في ثوبها القصير النظر بدون البحث عن مكنونات الأشياء العميقة ودلالتها البنيوية.

ولعل هذا ما يفسر دوران الكتابات المنتجة في حلقة مفرغة، تعاد صياغاتها حسب الزمن المعرفي لها بمواضيع مجتزئة معيارية بالأساس، لاهي أعطت بدائل ولا أنتجت خطابا جديدا، إلا بمواضيع لا تخدم النص ولا الموضوع ولا سياقها الزماني ليبقي المنتج على شكل سير بدون الفهم العميق للفعل وتحولاته البنيوية التي أثرت في المجتمع والذاكرة المجتمعية.

لم يكن المثقف ولا المفكر وأتحفظ على الكلمة حلقة وصل بين الوعائيين ولا طرحا ثالثا بين سلطة القبيلة وتراثها المدائحي ولا بعيدا عن السلط الحاكمة وهو ما يفسر تموقعه في اشكاليات عفى عليها الزمن وتجاوزها الواقع الثقافي والاجتماعي. فبدل أن يكون واعيا باللحظة التي تنتج التغيرات الاجتماعية مساهما في بلورة مشروع لأمة تحتاج إلى كل مقومات النهوض، كان أزمة من أزماتها الخانقة والمحتاجة إلى كثير من التحليل من أجل تحديد الأدوار وتغيير واقع يزداد قتامة مع مرور الأيام.

غير أن هذ لا يقضي بالترافع على قواعد ليس العيب في أصولها وإن انحرفت واندرست وفق آليات سار عليها البحث في البلاد ووفقها وزعت المراتب و المغانم اللحظية، ولم لا غيب من غيب ورفع من رفع في هذه اللحظات الفارغة من تاريخ مجتمع يعيش أزمات فكرية خانقة وتصورات رديئة تعبر عن تدنٍ عميق في الذوق والطباع، معبرة بكل المقاييس عن أزمة ثقافية لم تكن وليدة الصدفة ولا جرة قلم في غفلة من الزمن، بل هي اشكالية عميقة نتجت عن قصور مثقف غائب من الواجب أن يرعى أجيالا ليس بمنطق الرقيب وإن كان موجها وحاضنا لها بكل المقاييس، أنتج هو بنفسه خطابا على المستوى يمنحه أو يؤهله للقب المعياري الذي يتبناه ويتحدث وفقه.

اشكالية اليوم تتمثل في كيفية انتاج خطاب يتجاوز المثقف الشكلي الذي تعود عليه في فترات غير يسيرة بقياس الزمن في اجترار وتبني رؤية مستساغة حينا من الدهر على الأقل في عدم محاولة فهم تخطي الرقيب الاجتماعي بما يضع من مقاييس وما يملي من رؤية ضيقة لا تتجاوز إطارها القبلي الدال على عدم تجاوز القطرية المقيتة القاتلة للإبداع والتفكير والمدمرة له أيما تدمير وغير المستساغة في باقي الظروف والأحوال.